

عملية التسوية

واشنطن تجهز محاولات تل أبيب تحميك عباس مسؤوليته ال

منذ حصول السلطة الفلسطينية على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، فرضت إسرائيل عقوبات اقتصادية عليها. وتقول إن مجموعة العقوبات الجديدة تأتي رداً على توجه الأخيرة إلى الأمم المتحدة، وردعاً لها عن تنفيذ خطوات أخرى مماثلة

نتنياهو يرد على كيري بعقوبات ضد السلطة

علي حيدر

أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس تعليماته إلى الوزارات الحكومية بالامتناع عن إجراء لقاءات مع الفلسطينيين، معلناً وقف التعاون الاقتصادي والمدني مع «رام الله». وشمل قرار نتنياهو، وفق صحيفة «يديعوت أحرונوت»، النشاطات المشتركة بين الوزارات الإسرائيلية والفلسطينية، فيما لم يُذكر أي وقف للتنسيق الأمني. ومن أبرز هذه الإجراءات سحب بطاقات الشخصيات المهمة (VIP) من قيادات السلطة، ومصادرة أموال الضرائب وتحويلها إلى شركات النفط والكهرباء لسداد الديون المتركمة على الجانب الفلسطيني، وتأخير مشاريع اقتصادية في مختلف المناطق الفلسطينية. ومع أن لقاءات وزيرة القضاء الإسرائيلية تسيبي ليفني مع رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض صائب عريقات، غير مشمولة في هذه التعليمات، وفق «يديعوت»، فإنها بصورة أخرى تشكل ورقة ضغط تمارسها إسرائيل في مقابل تلويح السلطة بالتوجه إلى الأمم المتحدة، وتعكس أيضاً حجم الصعوبات التي تعترض المفاوضات في الغرف المغلقة. بالتوازي مع ذلك، تحاول تل أبيب توجيه رسالة إلى رئيس السلطة محمود عباس، مفادها أنها ستبادر إلى خطوات تصاعديّة في حال مواصلة الرجل طريقه نحو الأمم المتحدة، فضلاً عن محاولة تقويض مفاعيل الورقة التي لحا إليها. ورغم أن عباس يملك نظرياً أوراقاً كثيرة، فإنه من وجهة النظر الإسرائيلية لن يجرؤ على اللجوء إليها أو حتى بعضها، وضمن ذلك إلغاء التنسيق الأمني الذي استثناه قرار نتنياهو من التعليمات الموجهة إلى الوزارات المعنية.

هنا، أشار موقع «واللاه» العبري إلى تشديد الإجراءات الأمنية في الضفة المحتلة، ولا سيما على الحواجز مع خطوات عقابية يمكن اتخاذها، بما فيها إجراءات ضد بعض التجار الذين يملكون بطاقات PMC ولهم دور مهم في اقتصاد الضفة.

ولفت «واللاه» إلى أن تنفيذ هذه الإجراءات سيجري بالتناغم مع مصير الأوضاع السياسية، مضيفاً على لسان مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى أن قيادة جيش الاحتلال تعدّ دفعة ثالثة من العقوبات «ستكون أشد في حال استمرار الخلاف السياسي، لكنها في كل الظروف لن تشمل قطع علاقات التنسيق الأمني الذي يصب في مصلحة الطرفين».

جملة الردود الفلسطينية اقتضت على تأكيد سير السلطة في الاتجاه الذي اختارته ومواجهة تبعات العقوبات الإسرائيلية. وقال رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، رامي الحمدالله، إنه بدأ اجتماعات طارئة مع مختلف المؤسسات والوزارات لدراسة تداعيات قرار نتنياهو. وأضاف أن «القرار الإسرائيلي ليس جديداً من الناحية العملية، فالعقوبات مستمرة كل يوم، وعلى رأسها الاستيطان وتهويد القدس

وهدم المنازل»، مطالباً وزراء الخارجية العرب الذين اجتمع معهم عباس أمس بتوفير شبكة حماية للسلطة في وجه العقوبات. من الناحية العملية، لا تُجرى اتصالات مباشرة بين الوزراء الفلسطينيين والإسرائيليين إلا بين وزير المالية لترتيب قضايا ضرائب المقاصة التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية. وقال مسؤول حكومي فلسطيني إن «الواضح أن القرار الإسرائيلي هدفه الأساسي رواتب الموظفين، وخاصة أن المغذي الرئيسي لفاتورة الراتب يأتي من الضرائب التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة».

وتُقدر الفاتورة الشهرية للسلطة الفلسطينية بنحو 200 مليون دولار، تورد إسرائيل منها لقاء ضرائب المقاصة 120 مليوناً وتجب السلطة نحو 30 مليوناً، في حين أن الباقي يأتي من الدول المانحة، علماً أن فاتورة رواتب الموظفين العاملين في القطاع الحكومي الشهرية تبلغ نحو 140 مليون دولار. ويسود تخوف في أوساط حكومية فلسطينية من أن تعمل إسرائيل على التصرف بالأموال من دون أي تنسيق مع الفلسطينيين، وخاصة أن هناك طرفاً تمكنها من ذلك.

هذه الخطوات الإسرائيلية جاءت بعد ساعات من مواقف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الثلاثاء، التي لمج فيها إلى مسؤولية حكومة نتنياهو

نتنياهو يمنع الوزارات الإسرائيلية من إجراء اتصالات مع المسؤولين الفلسطينيين (أ ف ب)



عن الأزمة التي تواجهها المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية. ولعلّت أقوال كيري أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي أصداً واسعة في الساحة الإسرائيلية، وعكست قدراً كبيراً من الخيبة وتعدداً في قراءة خلفيات حديث الرجل وتوقيتته وتداعياته. وكانت إسرائيل قد رفضت إطلاق سراح 30 أسيراً فلسطينياً تعتقلهم قبل عام 1993، وذلك عقب اتفاق بين الجانبين برعاية أميركية أطلقت إسرائيل بموجبه 78 أسيراً، ما أدى في النهاية إلى توقف المفاوضات رغم لقاء جمع ليفني وعريقات في القدس المحتلة

كان واضحاً طوال المفاوضات أن الطرفين اتخذوا خطوات غير مجددة

لإنقاذ الوضع. بالنسبة إلى إسرائيل، تفسر مواقف كيري ليس أمراً نظرياً، فقد انقسمت الآراء بين من رآها تمهيداً لانسحاب أميركي من العملية السياسية، وأخرى رأت أنها جزء من منظومة الضغوط التي تستهدف دفع الأطراف إلى الاتفاق.

ورغم محاولة وزارة الخارجية الأميركية تخفيف وطأة أقوال كيري بقول المتحدث باسمها جينيفر ساكي: «كان واضحاً طوال المفاوضات أن الطرفين اتخذوا خطوات غير مجددة وكيري لم يعمل بأسلوب الاتهام»، فإن مفاعيل الأقوال بقيت حاضرة. في المقابل، بدت حكومة

إلى البيت العربي الحاضن للقضية عندما يستشعرون الحاجة إلى تحصين موقفهم وتقويته في مواجهة الضغوط، أو اتخاذ قرارات مهمة». وأوضح المالكي أنه كان لديهم اتفاقان: «الأول يقضي ببدء المفاوضات والثاني التزام السلطة ألا تتوجه إلى الحصول على عضوية المنظمات الأممية مقابل إطلاق إسرائيل سراح 104 أسرى فلسطينيين على أربع دفعات».

استخدمت ورقة توقيع المعاهدات للضغط على الجانب الإسرائيلي. أما العربي فقال إن إسرائيل غير جادة في الوصول إلى سلام «لكننا نعمل على تغيير موقفها مع أنها تسعى إلى كسب الوقت وتغيير الواقع على الأرض».

وتابع: «واشنطن أيضاً راغبة في استمرار المفاوضات وقد مددتها في السابق من سنة أشهر إلى تسعة وهي ترغب في تمديدتها بالمثل... لا نزال نراهن على أن الولايات المتحدة تستطيع أن تبذل جهوداً كبرى للضغط على إسرائيل». ولم يفت الوزراء التعبير عن تقديرهم «الجهود الكبيرة والحثيثة التي يضطلع بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، لكنهم جددوا «فضهم المطلق أي مطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية إلى جانب نبذ الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب والهادفة إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس

حفل وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم في القاهرة أمس، إسرائيل مسؤولية تعثر مفاوضات التسوية، وذلك برفضها إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، داعين واشنطن إلى استئناف الوساطة على مبدأ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على خط الرابع من حزيران 1967.

وبينما تربط إسرائيل الإفراج عن هؤلاء الأسرى بتمديد المفاوضات لمدة عام، يطالب محمود عباس بتجميد الاستيطان، ما يرفضه بنيامين نتنياهو. وأعرب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، عن تقديره للقرارات التي اتخذها وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة، وخاصة في ما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية. وقال المالكي، في مؤتمر مشترك مع نظيره المغربي صلاح الدين مزور والأمين العام للجامعة نبيل العربي، إن «الفلسطينيين شعباً وقيادة يعوّدون

خلص الاجتماع الطارئ للجامعة العربية على المستوى الوزاري الذي دعا إليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تحميل إسرائيل مسؤولية تعثر مفاوضات التسوية

